المجتمع المدني المصري بعد 3 يوليو 2013
Egyptian civil society after 3 July 2013

أ.أسامة الرشيدي، معهد الدوحة للدراسات العليا- مصر.

ملخص: تناقش هذه الورقة وضع المجتمع المدني المصري ما بعد الانقلاب العسكري في 3 يوليو/ تموز 2013 وحتى نهاية عام 2016. انطلاقا من بعض المفاهيم، مثل "الطائفية المدنية" و"دولة الثقب الأسود" و"التداخل بين السياسي والمدني" و"صراع المصالح وصراع الرؤى" والرؤية الماركسية للمجتمع المدني، وترصد كذلك تراجع مظاهر التمدن داخل المجتمع مع انتشار قيم مخالفة لمظاهر التحضر. وتحاول الكشف عن مظاهر الصراع داخل المجتمع المدني المصري وعلاقة ذلك بدور الدولة وتعاملها مع المجتمع المدني، وتحاول الورقة الإجابة على سؤال رئيسي، هو: كيف يمكن أن نفهم طبيعة وأبعاد الصراع داخل المجتمع المدني المصري بعد الانقلاب وانعكاساته على حالة المجتمع ككل؟ ومن خلال هذا السؤال سنتعرف على مواقف الكيانات والتكتلات الرئيسية التي تمثل جوانب المجتمع المدني المصري، وصولا إلى بعض الخلاصات والاستنتاجات.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني، مصر، الدولة، الانقلاب العسكري، الطائفية المدنية، التمدن.

Abstract: This paper discusses the situation of Egyptian civil society after the military coup on July 3, 2013 until the end of 2016. Based on concepts such as "civil sectarianism", "black hole state", "political and civil overlap", "conflict of benefits and conflict of Visions" and the Marxist vision of civil society. It also analyzes the decline of manifestations of urbanization within society with the spread of opposite values.

This paper tries to reveal the manifestations of conflict within the Egyptian civil society and its relationship with the role of the State and its interaction with civil society.

The paper tries to answer a key question: How can we understand the nature and dimensions of conflict within Egyptian civil society after the coup and its repercussions on the state of society? Through this question, we will know the attitudes of the major entities that represent the aspects of Egyptian civil society, leading to some conclusions.

Key words: Civil society- Egypt- The state- The military coup- civil sectarianism- Urbanization

مقدمة:

كان الاستقطاب السياسي في عصر مبارك مركزا بشكل أساسي بين النظام والمعارضة، وكانت المنافسة تدور بين الطرفين حول السيطرة على المؤسسات والكيانات المدنية، وفي مقدمتها الأحزاب والنقابات المهنية ومنظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان، وكانت التحركات المدنية الميدانية تقتصر على وقفات احتجاجية على سلالم نقابة الصحفيين أو مدخل نقابة المحامين، وغيرها من الفعاليات، باستثناء الأوقات التي خرجت فيها مظاهرات كبيرة نسبيا، مثل المظاهرات المناهضة لاحتلال العراق عام 2003، ومظاهرات حركة كفاية ضد التوريث عام 2004، وإضراب 6 أبريل عام 2008. لكن لم يكن هناك استقطاب سياسي حاد بين مكونات المعارضة نفسها، ولم ينعكس ذلك على الصراع على المنظمات المدنية، بل شهدت تلك الفترة تنسيقا كبيرا بين التيارات المعارضة الرئيسية (الإسلامية- الناصرية- اليسارية- الليبرالية) في قضايا الإصلاح السياسي والديمقراطي، مثل المظاهرات الداعمة لحركة استقلال القضاء، ودعم ترشيح شخصيات مستقلة في انتخابات النقابات، وغيرها من القضايا. وقد وصل التقارب بين مكونات المجتمع المدني ذروته في ذلك الوقت مع وصول الدكتور محمد البرادعي إلى مصر وإعلانه نيته الترشح لانتخابات الرئاسة، وإنشاءه "الجمعية الوطنية للتغيير" التي ضمت أطيافا سياسية واسعة، بما في ذلك جماعة الإخوان المسلمين التي قامت بجمع مئات الآلاف من التوقيعات على بيان البرادعي الذي يحدد 7 مطالب للتغيير. وكانت مؤسسات المجتمع المدني الرئيسية مقسمة بين تيارات إسلامية، استطاعت السيطرة على عشرات الجمعيات الخيرية والتنموية، بالإضافة إلى نقابات مهنية بالتحالف مع تيارات سياسية يسارية وناصرية –مثل تجمع مهندسون ضد الحراسة- أما التيارات اليسارية والليبرالية فقد اتجهت إلى مجال الدفاع عن حقوق الإنسان، واستطاعت إنشاء وإدارة العشرات من هذه الكيانات(بشارة، عزمي، 2012، ص300-301).

ولم يمنع ذلك التقارب من وجود ظواهر ل"الطائفية المدنية" تركزت على الاستقطاب الأيدولوجي "الإسلامي- العلماني" وانعكس ذلك على عمل منظمات المجتمع المدني المدافعة عن حقوق الإنسان، إذ نجد أن المنظمات الحقوقية كانت تركز على انتهاكات حقوق الإنسان الواقعة على التيارات السياسية غير الإسلامية، وكانت تنظر إلى الانتهاكات ضد التيارات الإسلامية باعتبارها أمرا معتادا وروتينيا ومفروغا منه، وعندما وجد الإسلاميون ذلك قرروا الدخول في المجال الحقوقي –على الرغم من وجود محاذير وتحفظات لديهم على تبني مفاهيم حقوق الإنسان بصورة شاملة لتعارضها مع الإسلام- وقاموا بإنشاء مراكز حقوقية تركز بالمقابل على الانتهاكات ضدهم، مثل مركز "ضحايا" ومركز "سواسية" اللذين كان يديرهما أفرادا ينتمون إلى جماعة الإخوان المسلمين. على الجانب الآخر نشطت منظمات حقوقية تعني بالدفاع عن قضايا المسيحيين، مثل منظمة "الاتحاد المصري لحقوق الإنسان" التي أنشأها "نجيب جبرائيل" ولم تكن تتحدث إلا في قضايا تخص الأقباط فقط.

ومثلما مهد التقارب المدني لبداية عملية التحول الديمقراطي في مصر، فإن مصر شهدت انقساما عميقا بين تيارين رئيسيين هما التيار الإسلامي والتيار العلماني –الذي يطلق على نفسه اسم المدني- وترسخ هذا الانقسام في التصويت على التعديلات الدستورية في مارس 2011، بعد أن قرر الإسلاميون الموافقة عليها وعارضتها التيارات الأخرى واتهمت الإسلاميين بالتحالف مع الجيش، واختفى الحديث عن استكمال مطالب الثورة وتحول الصراع في المرحلة الانتقالية إلى من يكسب الجيش إلى صفه ليستقوي به في مواجهة الآخر، وهو ما مهد للانقلاب العسكري في 2013، إذ دعت القوى اليسارية والليبرالية والناصرية الجيش صراحة إلى التدخل "لإنقاذ مصر من الإخوان" وهو ما تم بالفعل بالتعاون بين الجانبين (الجيش والقوى العلمانية).

أولا: ظاهرة الطائفية المدنية

1. الطائفية السياسية

يعرف جورجيو "أغامبين" حالة الاستثناء بأنها "الحالة التي يتم فيها استبعاد أعضاء مجتمع ما ماديا أو معنويا من العقد الاجتماعي والقوانين الحاكمة لهذا المجتمع وبالتالي يصبح هؤلاء البشر أجسادا عارية أمام عنف السلطة المطلق، الذي طالما كان مقبولا وشعبيا في نظر أغلبية أعضاء المجتمع الآخرين" (علاء، بلال ومصطفى، محمد، 2016، ص33) وهو ما انطبق حرفيا على جماعة الإخوان المسلمين وأنصارها منذ يوليو/ تموز 2013.

فقد شهدت مصر واحدة من أسوأ مظاهر الطائفية المدنية منذ ذلك الوقت، فقد بدأ الانقلاب بسلسلة مجازر راح ضحيتها المئات من أنصار الرئيس المعزول محمد مرسي، وتوجت تلك المجازر بفض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة، وتم تطبيق "حالة الاستثناء" بشكل صارم ضد الإخوان والإسلاميين بشكل شبه كامل. فمن ناحية، تعرض الإسلاميون للتنكيل بصورة واسعة من قبل سلطات ما بعد الانقلاب باعتبارهم "إرهابيين ومجرمين" ومن ناحية أخرى، لم تعترض أي من المنظمات المدنية –خاصة منظمات حقوق الإنسان التي تسيطر عليها تيارات علمانية كما أشرنا سابقا- على ما حدث طالما أنه يحدث للأغيار "الإسلاميون"، فتم تجاهل قيام الانقلاب بإغلاق العشرات من وسائل الإعلام التابعة للإسلاميين، كما تم تجاهل القبض على المئات من القيادات السياسية المنتمية للتيارات الإسلامية، ولم يتم اعتبار ذلك انتهاكا لحقوق الإنسان أو لحرية الصحافة (عواد، وائل، 2016).

بل إن بعضا من كيانات المجتمع المدني شاركت في الدعوة للتعامل العنيف مع معارضي الانقلاب. إذ دعت عشرات الشخصيات العامة الناشطة في المجتمع المدني لفض اعتصامات أنصار مرسي بالقوة، بل وهاجمت حكومة ما بعد الانقلاب بسبب ما وصفوه بـ"تأخر الفض ومواجهة الإخوان الإرهابيين"، مثل بيان "أين الفض" الذي أصدره الناشط البارز في الدفاع عن حقوق العمال "كمال خليل" باعتباره ممثلا لحزب "العمال والفلاحين"، بالاشتراك مع حزب التجمع (رفعت السعيد) وحزب التحالف الشعبي الاشتراكي (عبد الغفار شكر)، لإدانة ما وصفوه بـ"ارتعاش" الحكومة في مواجهة "جماعة إرهابية فاشية" مطالبين بـ"القضاء على البؤر الإجرامية التكفيرية في سيناء، وتصفية الجيوب المتناثرة في شوارع القاهرة، عالية الصوت والمطالب" في إشارة إلى اعتصام رابعة. نفس الدعوة قادها "الأديب" علاء الأسواني، الذي كتب متهماً كل من يتسبب في تأخير الفض بإهدار ما أنجزته "ثورة 30 يونيو" حسب قوله(الرشيدي، أسامة، 2016).

وعندما جاء موعد فض ميدان رابعة، حرص النظام الجديد على إشراك العديد من المنظمات المدنية ومؤسسات حقوق الإنسان من أجل مراقبة أحداث فض الاعتصام (أصوات مصر، 2013)، ليحصل منها على شهادة "حقوقية" بأنه لم يرتكب جريمة، أي تحويل تلك المنظمات إلى "شاهد زور" بتعبير عزمي بشارة (بشارة، عزمي، 2012، ص32)، وبالفعل تشير أقوال رؤساء المنظمات الحقوقية والمدنية التي شاركت في مراقبة عملية الفض إلى أنها برئت قوات الجيش والشرطة من القتل، واتهمت المعتصمين بأنهم المتسببين في وقوع هذا العدد من القتلى بينهم وأنهم كانوا يمتلكون أسلحة نارية (الوطن، 2015) وإذا كان بعض من هؤلاء "الحقوقيين" معروف عنهم الولاء للسلطة وكراهية الإسلاميين، فإن البعض الآخر ممن شارك كان يقدم نفسه باعتباره مستقلا، بل ومعارضا شرسا لنظام مبارك ولأي انتهاك لحقوق الإنسان، مثل "أحمد سميح" مدير مركز أندلس لدراسات "التسامح" ومناهضة العنف، الذي لم تختلف "شهادته" عن شهادة باقي الحقوقيين الموالين للدولة في اتهام الاعتصام بأنه كان مسلحا، وأن المعتصمين هم من بدأوا العنف تجاه قوات الشرطة (أخبار الحوادث، 2013).

أما المنظمات التي لم تشارك في المراقبة، فقد اكتفت بإصدار بيان مشترك حمل توقيع 9 من أبرز منظمات حقوق الإنسان، ساوت فيه بين الطرفين (الانقلاب والمعتصمين) ففي الوقت الذي أدان فيه البيان في فقرته الأولى "الاستخدام المفرط للقوة من جانب السلطات الأمنية في فض اعتصام جماعة الإخوان المسلمين وأنصارها" فإنه اتجه بعد ذلك بالكامل إلى كيل الاتهامات للمعتصمين الضحايا، فقد اتهم البيان الاعتصام بأنه كان "غير سلمي، كما اتهم المعتصمين بأنهم قاموا ب"تمرير الأسلحة والذخائر ومواد المتاريس إلى مواقع الاعتصامين" وقال إن أماكن الاعتصامات شهدت انتشارا لممارسات القتل والتعذيب، وارتكاب الأعمال الإجرامية وحمل السلاح وممارسة العنف، دون تقديم دليل على هذه الاتهامات. كما ركز البيان على حوادث الهجوم على الكنائس، متهما أنصار الإخوان والتيارات الإسلامية بفعل ذلك، مع العديد من الاتهامات ذات الطابع السياسي التي لم يكن محلها "بيان حقوقي" إذ "توقع" البيان انتهاج الإخوان لما سماه "العنف السياسي والإرهاب لفترة طويلة قادمة؛ بدلا من ممارسة النقد الذاتي والاعتراف بفشلها في الحفاظ على ثقة المواطنين الذين اقترعوا لصالحها" وطالبتهم في نهاية البيان ب"القبول بالنتائج السياسية المترتبة على انتفاضة 30 يونيو، وتطوير خطابهم الديني والسياسي" وهو مطلب سياسي صرف، في نفس الوقت لم يطلب البيان شيئا من سلطة ما بعد الانقلاب سوى مطلب عام يدعو إلى "إجراء تحقيقات مستقلة ومحاكمة كل من تورط بشكل مباشر في قتل المواطنين خارج نطاق القانون" (المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 2013) وهو مطلب يثير الاستفهام، كونه يتوجه بالطلب إلى الطرف الذي قام بهذه الجرائم، فكيف تتوقع تلك المنظمات أن يحاسب الانقلاب نفسه؟

على نفس المنوال صار خطاب جانب كبير من التيارات الليبرالية واليسارية والناصرية، التي حاولت ترويج سردية مفادها أن "الدولة" ستتحالف معهم باعتبارهم "التيار الثوري" لإزاحة الإخوان والإسلاميين من المشهد، حتى يتم التفرغ بعدها للهدف الأكبر وهو إقامة الدولة المدنية الحديثة، وأنه لا يجب بأي حال من الأحوال مساندة أو حتى إبداء التعاطف مع الإسلاميين وإدانة ما يتعرضون له لأنهم إرهابيون يحملون السلاح ضد "الشعب"، وحتى لو كان هناك استخدام بالغ للعنف من قبل أجهزة الأمن، فإن ذلك سيكون ثمنا مقبولا لإنشاء الدولة المدنية المنشودة (الهادي، عمر، 2013). كان هناك شبه تواطؤ من الجميع على ما يحدث، ويبدو أن بعضهم استشعر مآلات الأحداث مبكرا، فسارعوا إلى إبراء ذمتهم عبر إصدار "بيان" عبارة عن مناشدة للسلطة الجديدة أن "تستكمل أهداف الثورة" (أونا، 2013).

2.الطائفية المهنية

عرفت النقابات المهنية في مصر تداخلا كبيرا بين العمل السياسي والمدني، كما أشار عزمي بشارة (بشارة، عزمي، 2012، ص300-301)، خاصة أن الإسلاميين اعتبروا النقابات ساحة مناسبة وأكثر حرية للعمل من ساحة الفعل السياسي التي يواجهون فيها التنكيل. وبالفعل كانت النقابات –مثل غيرها من ساحات العمل المدني- ساحة للصراع بين الدولة والمعارضة في عهد مبارك، عبر محاولة كل فريق السيطرة على مجالس إدارات تلك النقابات والتحكم فيها، وانتقل هذا الصراع بعد ثورة يناير ليصبح صراعا بين جماعة الإخوان –باعتبارها أكبر التيارات الإسلامية وأكثرها خبرة في العمل النقابي- وبين التيارات السياسية الأخرى، التي اتهمت جماعة الإخوان بتسييس العمل النقابي لصالحها، وإدارة النقابات بما يخدم مصالحها ومصالح أعضائها فقط، ولذلك شهدنا في بعض تلك النقابات تحالفات مناهضة للإسلاميين أطلقت على نفسها اسم "تيار الاستقلال" بمعنى أنها تهدف إلى إدارة النقابات باعتبارها وسيلة لتطوير المهنة والارتقاء بأعضائها فقط دون الانغماس في السياسة، لكن "الاستقلالية" لم تكن إلا تسمية خادعة ومجرد دعاية ثبت عدم صحتها فيما بعد. ذلك أن تيارات الاستقلال تلك لم تكن مستقلة في حقيقة الأمر،

بل كانت تطرح مشروعات سياسية مضادة لمشروع الإخوان، وكان أعضاء تلك التيارات على درجة عالية من التسييس وينتمون بالفعل إلى تيارات سياسية يسارية أو ناصرية أو ليبرالية، وبعد الانقلاب العسكري تحالفوا مع الدولة لإسقاط مجالس إدارات النقابات التي كان الإخوان يسيطرون عليها.

على سبيل المثال تحالف ما يسمى "تيار الاستقلال" في نقابة المهندسين مع نظام ما بعد الانقلاب العسكري، وتمكن من الفوز في انتخابات النقابة التي أجريت بعد الانقلاب، وسيطر أعضاء التيار على مجلس النقابة بقيادة "طارق النبراوي" الذي ينتمي إلى التيار الناصري، ليكون من أوائل قرارات المجلس شراء شهادات استثمار مشروع "قناة السويس" الذي أعلن عنه السيسي بمبلغ 50 مليون جنيه (مصر العربية، 2014) بحجة "المشاركة في الدور الوطني" كما قررت شركة المهندس للتأمين "التبرع" ببوليصة تأمين مجانية قيمتها 50 مليون جنيه للعاملين في المشروع "إسهاما منها في هذا المشروع الوطني" رغم أن "تيار الاستقلال" كان دائما ما يتهم المجلس السابق بإهدار موارد النقابة، وهو نفس ما قام به هذا المجلس الذي أعلن بعد ذلك إيقاف "القروض الحسنة" لأعضاء النقابة بحجة أن "الظروف الاقتصادية للدولة أثرت على موارد النقابة" (نقابة المهندسين بالإسكندرية، 2014) كما تم اتخاذ تلك القرارات الهامة والتي تؤثر على آلاف المهندسين بدون عقد جمعية عمومية أو استطلاع آراء الأعضاء.

كما بدأ المجلس الجديد عهده باتهام المجلس السابق بصرف أموال شهرية لعائلات مهندسي الإخوان القتلى والمصابين في أحداث رابعة، أي أنه كان يريد اتهام المجلس السابق بأنه كان يمارس "حالة الاستثناء" بشكل إيجابي عبر إعطاء مميزات لبعض أعضاء النقابة بسبب انتماءهم السياسي وحجبها عن الآخرين، لكن القضاء برأ المجلس السابق، بعد أن اتضح أنه قام بصرف هذه الإعانات لكافة المهندسين الذين قتلوا منذ ثورة يناير بغض النظر عن انتماءاتهم (الرشيدي، أسامة، 2015) أي أن نقيب المهندسين "المستقل" كان يريد أن يمارس هو "حالة الاستثناء" في الحقيقة عبر حجب أي مساعدة مالية لأعضاء النقابة بسبب انتماءهم السياسي. وأخيرا تجلى الدور السياسي المتحالف مع الدولة لهذا المجلس في قيامه بزيارة وزير العدل السابق المثير للجدل "أحمد الزند" وإهدائه درع النقابة (أونا، 2015) وكان نفس أعضاء هذا المجلس قد أبدوا اعتراضهم الشديد على قيام المجلس السابق بتكريم الرئيس المعزول محمد مرسي باعتباره عضوا من أعضاء النقابة. وقال النبراوي وقتها إن ذلك التكريم يخلط بين العمل السياسي والمهني ويعد إهدارا لموارد النقابة (مبتدا، 2013).

أما في نقابة الأطباء، فقط سيطر عليها "تيار الاستقلال" أيضا، وكانت النقابة تشهد منذ فترة طويلة اتهامات لمجلس النقابة "الإخواني" بإعاقة مشروع "كادر الأطباء"، ودعت الدكتورة "منى مينا" إلى إضراب عام 2012 للمطالبة بتحقيق الكادر، واتهمت الإخوان باتخاذ قرار بإنهاء الإضراب دون تحقيق مطالب الأطباء. لكن بعد نجاح التيار في انتخابات النقابة، لم يستطع المجلس الجديد تحقيق كادر الأطباء، وعندما انعقدت جمعية عمومية للأطباء لبحث قضية اعتداء ضباط شرطة على طبيبين بإحدى المستشفيات الحكومية، تم التصويت بأغلبية ساحقة على إعلان الإضراب العام للضغط على السلطات لتقديم الجناة للعدالة، لكن مجلس النقابة حذف هذا الإجراء في الإعلان الختامي للجمعية العمومية خوفا من إثارة غضب السلطة، في تصرف أبعد ما يكون عن الديمقراطية أو "الاستقلالية". وقد أدى هذا الإجراء إلى إحباط الآلاف من الأطباء الذين قرروا عدم حضور الجمعية العمومية التالية التي دعا لها المجلس –رغم أن الجمعية السابقة حضرها عدد قياسي من الأطباء- وساهم تجاهل الدولة لمطالب الأطباء في هزيمة حراك الأطباء، ليتفرغ مجلس النقابة لمعارك هامشية مع نقابات أخرى، مثل التهديد بسجن أي صيدلي يطلق على

نفسه لقب "دكتور"، رغم وجود قضايا ملحة ترتبط ارتباطا وثيقا بمصالح الأطباء، مثل بيع المستشفيات الحكومية وانهيار منظومة الصحة والأحوال المتردية للأطباء.

أما باقي النقابات، فقد تحركت الدولة للسيطرة عليها بشكل مباشر، ونجح "ضياء رشوان" في أن يصبح نقيبا للصحفيين، وهو مؤيد كبير للانقلاب، لكن ممارساته أدت إلى رسوبه في انتخابات التجديد النصفي، لتتحرك الدولة لمعاقبة الصحفيين على محاولتهم الخروج عن طوعها، عبر اقتحام النقابة بحجة القبض على نشطاء مطلوبين، وعندما اعترض مجلس النقابة على ذلك صدرت ضد عدد منهم أحكام قضائية بالحبس. كما وضعت بعض النقابات الأخرى تحت الحراسة بدعوى "التخلص من الإخوان الذين كانوا مسيطرين عليها".

على الرغم من أن الدور الأساسي للنقابات المهنية هو الارتقاء بشؤون المهنة ورعاية أعضائها والدفاع عنهم وتقديم الخدمات لهم، إلا أنه حتى هذا الدور قد توارى بسبب التداخل بين السياسي والمدني ودرجة التسييس العالية في النقابات خاصة بعد الانقلاب، وهو ما أدى لسلوك مجالس إدارات تلك النقابات سلوكا شديد الطائفية. فبعد الانقلاب العسكري، قتل العشرات من أعضاء النقابات المهنية، واعتقل المئات وفصلوا من وظائفهم، وتعرضوا لأنواع مختلفة من التنكيل، ورغم ذلك لم تتحرك أي نقابة للدفاع عن هؤلاء بحجة أنهم ينتمون للإخوان، ولم يدع مجلس نقابة الأطباء إلى جمعية عمومية إلا بعد الاعتداء على طبيبين "عاديين" رغم وجود مئات الأطباء رهن الاعتقال، بعضهم أعضاء منتخبين بمجالس نقابة الأطباء في المحافظات(هديب، هاني، 2016) بالإضافة إلى عمداء لكليات وأساتذة في كليات الطب، وبعضهم مات بالفعل داخل السجن بسبب الإهمال الطبي، ومنهم من قتل أمام عيادته، مثل الدكتور "محمد محمود عوض"، في الوقت الذي نعت فيه النقابة الطبيبة "نيفين عادل" التي قتلت في حادث انفجار الكنيسة البطرسية في القاهرة في ديسمبر 2016. كما لم يتحرك مجلس نقابة الصحفيين إلا بعد القبض على صحفيين لا ينتميان إلى التيار الإسلامي، رغم أن القبض عليهما تم لسبب سياسي هو الآخر لا علاقة له بكونهما صحفيين.

3.الطائفية الحقوقية

اتسعت ظاهرة الطائفية المدنية في ميدان الدفاع عن حقوق الإنسان في مصر بعد فض اعتصامات معارضي الانقلاب في ميداني رابعة والنهضة، وتجلى في استمرار تجاهل المنظمات الحقوقية للانتهاكات الواسعة ضد الإسلاميين، مقابل تركيزهم على انتهاكات أخرى لا تقارن بما يتعرض له الإسلاميون تعرضت لها شخصيات تنتمي إلى تيارات أخرى. وفي بعض الأحيان كانت تتزامن الانتهاكات ضد الإسلاميين والعلمانيين (أو التيارات المدنية كما تطلق على نفسها) لتكشف عن الظاهرة بوضوح. فقبل الذكرى الرابعة لثورة يناير بأيام، قتلت الطالبة "سندس رضا" أثناء إحدى المظاهرات المعارضة للانقلاب، وبعد الحادث بساعات، قتلت الناشطة السياسية "شيماء الصباغ" عضو حزب التحالف الشعبي الاشتراكي، ورغم ذلك انتفضت المنظمات الحقوقية لمقتل الأخيرة دون أي اهتمام بما حدث للأولى، وأدى هذا الضغط الحقوقي إلى أن يستجيب السيسي بنفسه لتلك الضغوط ويصرح بأن شيماء "مثل ابنته" وهو ما كان بمثابة ضوء أخضر للنيابة العامة للتحرك والتحقيق في الحادث وتحديد الضابط المتهم بقتل شيماء وإحالته للمحاكمة، بينما لم يكن هناك ضغط مماثل في قضية سندس لتتوارى مثل غيرها من الانتهاكات وحوادث القتل خارج إطار القانون بعد الانقلاب.

مثلت حالة شيماء الصباغ نموذجا فيما يتعلق بطائفية باقي مكونات المجتمع المدني المصري – أو ما تبقى منه- فقد طالبت نقابة المحامين بسرعة التحقيق في مقتل شيماء، وأعلنت أنها تتابع التحقيقات في القضية، كما كلفت بعض المحامين لمباشرة التحقيقات في القضية نيابة عن أسرتها (الدستور، 2015) وأصدرت 58 مؤسسة حقوقية وعشرات الشخصيات بيانا أدانوا فيه تحويل

الشهود في قضية مقتل شيماء إلى متهمين، معتبرين أن ذلك "استمرار للحملات ضد المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان"(حجازي، محمود، 2015).

وأصدر الحزب المصري الديمقراطي بيانا نعى فيه مقتل شيماء، مطالبا بمحاسبة المسؤولين عن تلك "الجريمة" وبإلغاء قانون التظاهر (عبد الرحمن، محمد، 2015) المفارقة أن الحزب الذي أصدر هذا البيان كان شريكا في حكم البلاد بعد الانقلاب، إذ كان حازم الببلاوي، أحد الأعضاء المؤسسين للحزب، هو رئيس الوزراء بعد الانقلاب لعدة أشهر، وهي التي أعطت الضوء الأخضر لفض رابعة، وكذلك هي التي أصدرت قانون التظاهر الذي طالب الحزب بإلغائه في بيان إدانة مقتل شيماء.

4.طائفية الحركة النسوية

إذا كانت منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان قد تعرضت مثل غيرها إلى التسييس والطائفية، فإن حركات أخرى مثل الحركات المتخصصة في الدفاع عن قضايا النساء، مثل الحركة النسوية، قد قررت هي الأخرى تجاهل مئات الانتهاكات ضد السيدات منذ الانقلاب، والتي شملت القتل والاعتقال والتعذيب والانتهاكات الجنسية والجسدية. ولم تتحرك إلا تجاه قضايا هامشية مثل "الختان" أو قضايا عامة مثل "تمكين المرأة" كما تبنى ما يسمى "الاتحاد العام لنساء مصر" الدعوة التي أطلقها الكاتب الصحفي شريف الشوباشي، للفتيات بخلع الحجاب في ميدان التحرير، ووجدنا خطابات شخصيات نسوية تحتفي بتعيين بعض السيدات عضوات في البرلمان أو وزيرات في الحكومات المتعاقبة، وركزت بعضهن على كونهن غير محجبات ويرتدين ملابس قصيرة، وهو ما اعتبرنه خطوة جيدة على طريق التنوير والحداثة! وهو نفس ما كان موجودا في عهد مبارك، من الاحتفاء مثلا بتحديد "كوتة" للمرأة في البرلمان، وتعيين سيدات في مناصب قيادية، باعتبار ذلك تمكينا للمرأة، رغم أن مشاكل المرأة المصرية أعمق وأكثر فداحة بكثير من هذه الشكليات.

وقد ظهرت هذه الطائفية بوضوح في البيان الذي أصدره ما يسمى "تحالف المنظمات النسوية المصرية" في 16 يوليو/ تموز 2013، بعد وقوع مذبحة الحرس الجمهوري التي قتل فيها العشرات من أنصار مرسي، ومنهم العديد من السيدات، إذ لم يتحدث البيان قط عن أي ضحايا، مكتفيا بالحديث عما حدث في 30 يونيو باعتباره "موجة شعبية من موجات الثورة" وتجاهل أي دور للجيش في عزل مرسي، بل اتهم البيان الإخوان بأنهم هم من انقلبوا على الديمقراطية، واقتصرت مطالب البيان التي تم توجيهها إلى رئيس الجمهورية المؤقت –الذي عينه الجيش- على المطالبة ب"نسبة عادلة من التمثيل النسائي" في لجنة الدستور، و"الاستفادة من خبرات وكفاءات النساء المصريات في مختلف المجالات دون أي تهميش أو تمييز" ومطالب أخرى هامشية تتعلق بالنساء (المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 2013، ص2).

حتى السيدات المستقلات اللاتي قررن التحرك تجاه قضايا حقوقية، فقد تحركن بنفس المزاج الطائفي، فقامت بعض السيدات "المستقلات عن أي حركات أو أحزاب" حسب وصفهن، بتنظيم وقفة احتجاجية للتنديد بمقتل شيماء الصباغ فقط (المصري اليوم، 2015) رغم أن الطالبة سندس من المفترض أن تكون محلا لاهتمام هؤلاء السيدات أيضا باعتبارها فتاة تعرضت لسلب حياتها من الدولة بسبب محاولتها التعبير عن رأيها السياسي. فقد أصبحت "المرأة عدوة للمرأة المختلفة معها سياسيا" وليس لديها مانع من استبعادها والتنكيل بها وتهميشها (نون بوست، 2016) حتى إن الأمر تطور لدى بعض الحركات النسائية إلى تنظيم وقفة احتجاجا على تداول مقطع فيديو لذبح أحد الكلاب (الحديدي، شيماء، 2016) وعندما اقتحمت سيدة بسيطة الوقفة لتطالب بعلاج نجلها، تشاجرت معها السيدات اللاتي نظمن الوقفة وقمن بطردها، معتبرين أنها ستتسبب في "تخريب الوقفة" وقد بدا جليا أن السبب الرئيسي لما حدث هو أن السيدة التي تطالب بعلاج ابنها

تختلف من حيث الطبقة الاجتماعية، كما أنها تطلب شيئا حقيقيا وتتحدث عن قضية ملموسة يشعر بها ملايين المصريين، وهو غياب التأمين الصحي لهم، لكن طائفية سيدات الوقفة منعتهن من استيعاب ذلك المطلب.

ثانيا: التحول إلى "مجتمع الوحوش الضارية"

للمفكر الإيطالي "أنطونيو غرامشي" جملة تقول "القديم ينهار والجديد لم يولد بعد، وفي هذه الأثناء تكثر الوحوش الضارية" (Gramsci Antonio, 1971, 506) ويمكن القول إن الثورات هي أبرز الأحداث التي تنطبق عليها هذه العبارة. فالثورة تفكك النظام والمجتمع القديم، وعندما ينهار "القديم" ويكون "الجديد" لم يولد بعد، فنحن نتحدث بالتأكيد عن الفترات الانتقالية ما بين اندلاع الثورة وإنشاء النظام الجديد –في حالة نجاح الثورة- أو الفترة الانتقالية التي تتمكن خلالها قوى النظام القديم من إعادة تنظيم نفسها والعودة مرة أخرى إلى قيادة الدولة والمجتمع.

أيضا فإن هذه المرحلة –مرحلة الوحوش الضارية- تحدث حين "يقرر أحد أطراف المجتمع المدني (...) أن يزيح أحد أطرافه الأكثر أصالة فيه، وبالتالي، وفي هذه اللحظة، لا يكون هناك مجتمع مدني على هامشه تكون ممارسة العنف الخالص على من هم خارجه، بل يكون العنف الخالص نفسه موجودا داخل صلب المجتمع المدني لإزاحة هذا الطرف الذي قرر طرف ما أو تحالف عدة أطراف على إزاحته" (علاء، بلال ومصطفى، محمد، 2016، ص34-35) وهي المرحلة التي قرر فيها الجيش المصري بالتعاون مع القوى الليبرالية واليسارية والناصرية إزاحة الإخوان عن السلطة وحصارهم اجتماعيا واقتصاديا بالقوة والعنف، وهي مرحلة مستمرة حتى الآن.

وإذا كان المجتمع المدني يحمل في أحد معانيه قيم "التمدن" و"التحضر" فيمكن القول إن أبرز تلك القيم تتمثل في قيم التسامح والحوار والنقاش الهادئ الموضوعي، وإعلاء سيادة القانون والدعوة إلى حل المشكلات بالتفاهم، وغيرها من القيم التي تساعد مكونات المجتمع على التعايش فيما بينها، وهو ما افتقده المجتمع المدني المصري خلال الخمس سنوات الأخيرة، مقابل انتشار قيم أخرى تنتمي لعالم البداوة، او لحالة الطبيعة بتعبير توماس هوبز، وهو ما سنستعرضه خلال الفقرات التالية.

1.الفضاء السياسي

في التاسع والعشرين من يونيو 2015، اغتيل النائب العام المصري، المستشار هشام بركات، عن طريق تفجير موكبه بحي مصر الجديدة بالعاصمة القاهرة. وفي اليوم التالي تحدث الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي أثناء تشييع جنازة النائب العام، قائلا للقضاة أمام كاميرات التلفزيون، إن دم النائب العام في "رقبتهم" وإن "ثأره" لديهم، ليس فقط في حالة النائب العام، وإنما في حالات أخرى سابقة دمها في رقاب هؤلاء القضاة لأن "يد العدالة مغلولة بالقوانين" وأن هناك ضرورة لوجود قانون يواجه الإرهاب، وأنه لن ينتظر لسنوات من أجل محاكمة "الإرهابيين" حتى يتم تنفيذ أحكام الإعدام فيهم. متحدثا عما سماها "العدالة الناجزة" وتوعد السيسي القضاة في حديثه بأنه لن يأتي لتقديم العزاء لهم في هذا الموقف، بل سيأتي لتعزيتهم بعد الانتهاء من الإجراءات "السليمة".

يتطابق حديث السيسي في هذا الموقف تماما مع مفهوم "القصاص" في حالة شريعة الغابة، ليعود بالمفهوم إلى الحالة الطبيعية، حيث الإنسان يقتص ممن يرى أنه عدوه بيديه وبواسطة العنف الخالص. أما حديثه عن دم النائب العام الذي في رقبة القضاة، فيمثل عودة لمفهوم القبيلة أو الطائفة أو العائلات في صعيد مصر، التي تكون مسؤولة عن الانتقام ممن قتل أحد أفرادها، لمجرد أن الضحية ينتمي إليهم. ويأتي حديث السيسي عن عدم تقديمه العزاء للقضاة إلا بعد الانتهاء من "الإجراءات" فتشير إلى ثقافة منتشرة في مناطق كثيرة في مصر، خاصة في الصعيد

والقبائل البدوية، ومفادها أن أهل القتيل لا يقيمون عزاء لقتيلهم ولا يتلقون العزاء فيه إلا بعد "القصاص" وهو في هذه الحالة الانتقام ممن قتله، أو قتل أحد أفراد عائلة القاتل، حتى لو لم تكن له أي علاقة بحادث مقتل الضحية الأولى (فودة، يسري، 2016) أما القضاة أنفسهم فقد تقبلوا هذا الكلام صامتين ولم يعترض أحدهم، بل صدر بعدها بأقل من شهرين "قانون الإرهاب" الذي هو ترجمة لحديث السيسي عن "الانتهاء من الإجراءات" وهو قانون يختصر مدة التقاضي وينص على الفصل في القضايا "على وجه السرعة" كما أعطى حصانة لضباط الشرطة في قتل أي شخص يشتبهون به وإعفاءهم من أي ملاحقة قانونية، وهو ما أدى إلى انتشار واسع لحالات "التصفية" التي تقوم بها قوات الأمن تجاه المعارضين بدعوى تورطهم في أعمال إرهابية.

التحريض على العودة لقيم البداوة وما قبل الحداثة والدولة القومية امتد إلى جانب كبير من تصريحات وأقوال شخصيات أخرى تنتمي إلى خلفيات متنوعة. بعض هؤلاء الشخصيات تنتمي إلى المنظومة القضائية المفترض بها تحقيق "العدالة" في المجتمع. وأبرزهم أحمد الزند وزير العدل السابق، الذي طالب أثناء توليه منصبه بقتل 400 ألف من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين ومن يحبهم ويعاونهم" لـ"الثأر" لقتلى الجيش والشرطة. مضيفا أن ذلك "سيشفي غليله" (الجزيرة نت، 2016) وأقسم الزند على أن مرسي سيتم إعدامه، رغم أن الأخير مازال يحاكم أمام القضاء ولم يصدر حكم نهائي بإعدامه حتى الآن، وتعهد بترك منصبه إذا لم تنفذ أحكام الإعدام في قيادات الإخوان، لكنه أقيل بعد ذلك على خلفية تصريحات له اعتبرت مسيئة للنبي محمد. وكتب قاض آخر مبديا فرحته وشماتته بعد إعدام أحد المتهمين بقتل جنود من الجيش، واصفا إياه بأنه "كلب وراح" (فيسبوك، 2016) وبعد مقتل 3 قضاة على يد أحد التنظيمات المسلحة في سيناء، نشر أحد القضاة صورته على صفحته بموقع فيسبوك وهو يحمل مسدسا، وكتب قائلا إنه مستعد لتأمين نفسه، متوعدا بقتل من يقترب منه ليغدر به ولو على سبيل المزاح، واصفا نفسه بأنه "صعيدي" (غنيم، أحمد، 2016) بكل ما تحمله تلك الكلمة من معنى في الوعي الجمعي المصري من تغليب السلاح على الحوار والتفاهم.

انتقلت الظاهرة أيضا إلى جانب آخر من جوانب السلطة، وهي السلطة التشريعية، المفترض بها مراقبة السلطة التنفيذية ومحاسبتها، وسن "القوانين" التي تعتبر إحدى أعلى مراحل التمدن، فقد أعلن وكيل مجلس النواب، عن تقديمه اقتراح لتغيير بعض بنود قانون الإجراءات الجنائية بحيث يتم تحويل كافة قضايا الإرهاب إلى القضاء العسكري، مؤكدا أنه لا يجب الاعتداد بأي شيء سوى "الدم" وأن حقوق الإنسان يجب أن تذهب "في داهية" (الشروق، 2016).

الطرق التي سيتم بها "القصاص" و"الثأر" لقتلى الجيش والشرطة وجدت طريقها هي الأخرى إلى قيم البداوة والعنف الخالص، فإن لم يتم قتل المعارضين في الشوارع أو تصفيتهم داخل بيوتهم، عندها تأتي طرق الإعدام التي اقترحها إعلاميون وسياسيون، والتي تنوعت ما بين "الإعدام في ميدان عام" (صوت المسيحي الحر، 2015) و"الإعدام على الخازوق" (التحرير، 2016) و"الرمي بالرصاص" و"الحرق بعد الإعدام" (AlAssema Tv، 2015، 1 يونيو). و"القتل في أفران الغاز" (فيتو، 2013) والدعوة لمذبحة مثل مذبحة "المماليك" (رأي اليوم، 2015) وغيرها من طرق الإعدام التي تستمر بعض الشخصيات السياسية والإعلامية باقتراحها بصورة دورية. في حين اكتفى أحد المثقفين بالمطالبة بـ"نفي" الإخوان خارج مصر (البوابة نيوز، 2015).

2.الفضاء الإعلامي

لعب الإعلام المصري واحدا من أسوأ الأدوار في تغذية الصراعات داخل المجتمع المدني في مصر منذ ثورة يناير وحتى الآن، وقد اعتمد الإعلام خطابا تحريضيا ضد ثورة يناير وضد كل من يمثلها، وتركز هذا التحريض على جماعة الإخوان المسلمين وأنصارها والتيارات الإسلامية

بشكل عام بعد تولي مرسي منصب رئيس الجمهورية، واتخذ التحريض أشكالا متنوعة، ما بين نزع صفة الآدمية عن الإخوان –عبر وصفهم بأنهم خرفان- ونزع الوطنية عنهم، عبر الادعاء أنهم متخابرون مع جهات أجنبية وأنهم عملاء للولايات المتحدة وإسرائيل، ونشرت وسائل الإعلام العديد من الشائعات التي وجدت طريقها للتصديق في عقول المصريين، مثل تقليل سن الزواج أو فرض الحجاب أو بيع أجزاء من مصر إلى قطر وإسرائيل.

تطور هذا الخطاب بعد الانقلاب إلى الدعوة المباشرة إلى قتل كافة المعارضين، بل والاحتفاء بذلك على شاشات التلفزيون، وقد دعا أحد المذيعين بالفعل إلى الاحتفال بذكرى فض اعتصام رابعة، كذلك الاحتفاء بعشرات القتلى الذين قتلوا نتيجة تصفيتهم على يد قوات الأمن وهم داخل مسكنهم دون أن يبدوا أي مقاومة، وقد وصف أحد المذيعين أحد من تمت تصفيتهم بأنه "كلب وراح" كما تستخدم باقي وسائل الإعلام نفس مصطلحات أجهزة الأمن في الحديث عن "تصفية إرهابيين" وأنهم يستحقون الموت جزاء لما قاموا به، رغم أنهم متهمون ولم يثبت ضدهم أي شيء. وعندما تنتشر دعوات للتظاهر ضد النظام، يخرج المذيعون الموالون للنظام للدعوة إلى – ليس فقط القبض على المعارضين- بل إلى قتلهم دون محاكمة، وقال أحد المذيعين إن قوات الأمن يجب أن تضرب المتظاهرين "في سويداء القلب" لتضمن أنهم قد فارقوا الحياة.

التحريض الإعلامي لم يقتصر على المعارضين في مجال السياسة، بل امتد إلى كل القوى الاجتماعية في مصر، وحتى الشعب نفسه. ففي بداية الانقلاب، توجهت قوات من الجيش والشرطة إلى مدينة الإنتاج الإعلامي لإغلاق القنوات الفضائية المؤيدة لمرسي، وقامت بالقبض على العاملين في تلك القنوات، وعلى الرغم من وجود قنوات فضائية أخرى في نفس المكان لكنها معارضة لمرسي ومؤيدة لعزله، فإن أحدا من العاملين في تلك القنوات الأخرى لم يبد أي تضامن مع زملائهم المقبوض عليهم، بل وقف عدد من الصحفيين والإعلاميين المنتمين إلى القنوات التي لم تغلق ليحتفلوا بمشهد قوات الأمن وهي تلقي القبض على زملائهم الذين يعملون في تلك القنوات، والذين تقع مقرات قنواتهم على بعد خطوات منهم.

وحتى عندما حدث خلاف بين ضباط الشرطة وأمناء الشرطة، وقرر الأمناء التظاهر للمطالبة بحقوق لهم، بدأ التحريض الإعلامي ضدهم واتهامهم بأنهم "إخوان" رغم عدم منطقية ذلك الاتهام.

2.الهجوم على قيم التمدن

دائما ما تلجأ الأنظمة والكيانات وحتى الأشخاص إلى تجميل أفعالهم وأقوالهم وتغليفها بشعارات براقة لتبريرها أمام أنفسهم أو أمام مؤيديهم وجماهيرهم، وعلى مدار التاريخ ارتبطت أبشع الأفعال والإجراءات بأنبل الأقوال والشعارات التي تحاول تبريرها، لكن في مصر بعد الانقلاب أفلت الأمر من "وحش السلطة" الذي يحكم البلاد، وأصبحت ممارسات النظام تتم بدون أي حاجة إلى تبريرها بأي مسوغات، بل شنت حملة كاسحة على العديد من قيم التمدن والتحضر. وكانت "حقوق الإنسان" هي أبرز تلك القيم التي اكتسبت طابعا سلبيا في الخطاب الإعلامي والسياسي المؤيد للنظام، وشهد الفضاء السياسي والإعلامي مئات التصريحات التي تهاجم حقوق الإنسان ليس لأنها تستخدم بطريقة سيئة مثلا، بل كقيمة مجردة في حد ذاتها (منتصر، صلاح، 2015) مع الاستشهاد المستمر بدول غربية والزعم بأنها لا تلتزم بحقوق الإنسان، وهي تصريحات امتدت إلى شخصيات من المفترض أنها تعمل في نفس المجال، مثل "صلاح سلام" أحد أعضاء المجلس القومي لحقوق الإنسان المعين من قبل السلطة، والذي قال في تصريحات صحفية إنه لن يكون سعيدا بحقوق الإنسان وبلده تنهار، وأنه لو أجري استفتاء حول الأمن أم حقوق الإنسان فإن الناس ستختار الأمن. وعندما سئل عن رأيه في قانون "الإرهاب" أجاب بأنه لم يقرأه لكنه يؤيد أي قانون لمكافحة الإرهاب وأي إجراءات للحفاظ على "أمن مصر" لأن "أمن

مصر" فوق كل الحقوق، وأن "الظروف الاستثنائية" التي تعيشها مصر تجعله لا يطالب بأي حق من حقوق الإنسان. واللافت أن "سلام" اعتبر أن المجلس الذي هو أحد أعضاء مجرد "لسان" لا أكثر ولا أقل وليس لديه إمكانيات، وأن المجلس تراجع دوره "بسبب تصريحات بعض الأعضاء، مما جعل الناس تكره الحديث عن حقوق الإنسان" وليس بسبب انتهاكات السلطات لحقوق الإنسان والتي جعلت دور المجلس هامشيا (الشروق، 2015).

مقابل الهجوم على قيم التمدن نجد على الجانب الآخر دفاعا ودعوات لقيم أخرى، مثل الدعوة التي وجهها أحد المذيعين إلى صياغة قوانين "استبدادية" (Joe Tube جو تيوب، 2016، 14 أكتوبر) وكذلك دعوة أحد الصحفيين السيسي إلى أن يكون "فاشيا" (الكردوسي، محمود، 2013) وقد امتد الأمر وتطور إلى أن أصبح نكتة يتندر بها المصريون، فعندما دعا الشيخ محمد جبريل، على من سماهم "الظالمين" خلال ليلة السابع والعشرين من رمضان الموافق لعام 2015، خرجت وسائل الإعلام الموالية للنظام لتهاجم الشيخ، رغم أنه لم يذكر النظام صراحة على الإطلاق، وخرجت تغطيات الصحف لتصف ما فعله الشيخ بأنه "دعاء على الدولة" (صدى البلد، 2015) أي أنه اعتراف بطريقة مباشرة بأنهم هم المعنيون بالدعاء، وأنهم "الظالمون"، وكأنهم يقولون "نعم نحن ظالمون ونغضب ممن يدعو على الظالمين".

وأخيرا وصلت تلك المرحلة إلى الهجوم على الشعب نفسه، فقد بدأ وزير الثقافة السابق ذلك بوصفه المصريين الذين انتخبوا مرسي رئيسا للجمهورية –وهم يزيدون عن 13 مليون مصري- بأنهم "سفلة وأوغاد" (الوطن، 2014) لكن حاليا أصبح الهجوم على الشعب المصري بالكامل، لأنهم لم يتحملوا مع السيسي الظروف الاقتصادية الصعبة ويطالبون بحقوقهم، وأصبحت النغمة السائدة في وسائل الإعلام المصرية أن من لا تعجبه ظروف البلاد فإن عليه أن يرحل منها، وأن على الشعب أن يكتفي بأساسيات الحياة حتى لو اضطر إلى الجوع. وهي رسائل قالها السيسي صراحة عندما تحدث عن "التعليم" الذي لن يؤدي إلى شيء في "وطن ضائع" وتنتشر إعلانات على الطرق السريعة في مصر تطالب المصريين بالاختيار بين التعليم أو الطعام، ثم رسائل أخرى تتحدث عن ضرورة التخلي عن الطعام من أجل "الكرامة".

3. وحش الدولة "المجنون"

يمكن القول إن النظام المصري الحالي هو "الوحش الأكبر" بلا جدال، وهو الذي يرعى "الوحوش الصغيرة" التي تتجول في الفضاءات السياسية والإعلامية والاجتماعية، وهو من ناحيته لا يدخر جهدا في توصيل ذلك المعنى إلى الجميع، أنه وحش كاسر يمكن أن يطيح بأي شخص أو كيان لا يبدي الولاء الكامل أو يتهاون في وحشيته التي تخدم الوحش الأكبر، وأنه يمكن أن يقوم بأي فعل مهما بدا مستنكرا وغير معقول.

تظهر تلك الرسائل بوضوح في قيام النظام بالتنكيل بشخصيات وكيانات كانت من أشد مؤيديه ومناصريه، لكنها ولأسباب مختلفة لم تنج من مصير من سبقوهم من المعارضين، وشملت قائمة هؤلاء العشرات من الأحزاب ومن السياسيين والإعلاميين والمثقفين والشخصيات العامة من كافة الاتجاهات. وفي كل مرة يقوم النظام بمثل هذا النوع من التنكيل، تنطلق التساؤلات والتحليلات لمحاولة الإجابة على سؤال: لماذا يفعل النظام ذلك؟ ولماذا يخسر مناصريه ومؤيديه؟ ولماذا هو بهذا الغباء؟ والحقيقة أن النظام ليس غبيا، بل هو يقصد القيام بذلك ويفعل ذلك بوعي تام. ويمكن تفسير سلوك النظام بفرضية، هي "نظرية المجنون" التي برزت في الأساس في الولايات المتحدة، للتعامل مع من يتحدونها في أي منطقة من العالم، وتفيد النظرية بأنه "ينبغي لأعداء الولايات المتحدة أن يفهموا أنهم يواجهون مختلين لا يمكن التكهن بتصرفاتهم". (تشومسكي، نعوم، 2002، ص248) وقد حاول الرئيس الأميركي الأسبق ريتشارد نيكسون تطبيق هذه النظرية بالتعاون مع مستشاره للأمن القومي ووزير الخارجية فيما بعد هنري كيسنجر، أثناء

المفاوضات مع الجانب الفيتنامي خلال الحرب في فيتنام، فقد أخبر نيسكون رئيس فريق العاملين بالبيت الأبيض، بوب هالدمان، في عام 1969 "أسمى هذا الأمر نظرية الرجل المجنون وأريد من الفيتناميين الشماليين أن يعتقدوا بأني وصلت لمرحلة قد أفعل عندها أي شيء لوقف حرب فيتنام" (BRAW, ELISABETH, 2015) وعندما كانت تصل المفاوضات إلى طريق مسدود، كان كيسنجر يحاول الإيحاء لرئيس الوفد الفيتنامي أن نيكسون ما هو إلا "رجل مجنون" وإنه إذا علم أن المفاوضات لا تسير على ما يرام، فإنه سوف يأمر بالهجوم على المدن الفيتنامية مرة أخرى، وينصحهم بضرورة تقديم التنازلات كي يتمكن من السيطرة على "المجنون الجالس في البيت الأبيض". بالطبع لم يتمكن الأميركيون من استخدام هذه النظرية بما يخدم مصالحهم، وكان يسهل استنتاج أن ما يقوم به كيسنجر إنما هو بالاتفاق مع نيكسون.

رغم ذلك عادت النظرية إلى الوجود مرة أخرى في عام 1995 حين أوصت القيادة الاستراتيجية للجيش الأمريكي أنه "من المضر لنا تصدير العقل والبرود بصورة كاملة، بمعنى أن نصور تحول الولايات المتحدة إلى دولة غير عاقلة وشريرة في حالة مهاجمة المصالح الحيوية لها كجزء من الشخصية الوطنية التي ننقلها إلى جميع الأعداء (...) من الضار أن نقدم أنفسنا كأناس منطقيين عقلانيين يتمتعون بالكثير من برودة الأعصاب، ويجب إظهار بعض العناصر في الحكومة الفيدرالية مجنونة بالقوة ويستحيل السيطرة عليها، وأن ذلك قد يساعد في إيجاد أو تقوية المخاوف والخشية في أذهان أعدائنا" (التامر، عبادة، 2015، ص58).

وقد اتبع عدة زعماء سابقين وحاليين منهج "الرجل المجنون" مثل معمر القذافي وعائلة "كيم" الحاكمة في كوريا الشمالية، فالقذافي نشر هذه الاستراتيجية الذكية للتأكد من أن صورته في عقول الزعماء والمواطنين العاديين حول العالم دائما ما تصور أنه معتوه لإرباك وإخافة أعداءه. ويمكننا أن نرى في تلك النظرية تشابها واضحا مع سلوك النظام المصري منذ ما بعد الانقلاب وحتى اليوم. إذ لم يترك أي فرصة كي يؤكد أنه "مجنون" في تصرفاته ولا يمكن توقع أفعاله بأي حال، نظام هيستيري يتحرك بدافع الانتقام ويؤمن تمام الإيمان أنه في معركة صفرية لا يجب فيها التنازل فيها أبدا، وهو ما ترجمه في ارتكابه انتهاكات غير مسبوقة صارت معروفة للجميع، فقد تخلى النظام بسهولة منذ البداية عن الجهات التي تحالف معها لإضفاء الطابع الشعبي على الانقلاب، أي القوى التي يمكن أن نسميها "المدنية"، وانطلق في إجراءات وحشية طالت جميع التيارات السياسية، حتى تلك التي أيدت الانقلاب في البداية، وحتى الشخصيات المستقلة المحايدة التي لم تبد أي انحيازات واضحة لأي من أطراف الصراع.

من ناحية أخرى، ارتكب النظام انتهاكات غير مسبوقة في تاريخ أنظمة الحكم في مصر، مثل اعتقال السيدات والفتيات والتنكيل بهن (وهو الأمر الذي لم يحدث في عهد مبارك أو عبد الناصر إلا في أضيق الحدود وفي حالات تعد على أصابع اليد الواحدة) مرورا بسياسة التصفية الجسدية المباشرة لمعارضي الانقلاب (وهي سياسة كانت مقتصرة في عهد مبارك على أعضاء الجماعات الإسلامية لكنها امتدت في عهد السيسي إلى الطلاب والسياسيين والصحفيين والأطباء والمهندسين)، بالإضافة إلى انتشار التعذيب والقتل البطيء داخل السجون بسبب الإهمال الطبي ومنع الطعام والأغطية والملابس الشتوية، وأحكام الإعدام التي وصلت إلى الآلاف، وأخيرا "الاختفاء القسري" الذي أعاد إلى الأذهان ما كانت تقوم به الديكتاتوريات في أميركا اللاتينية في القرن العشرين. هذه العناوين الرئيسية من الانتهاكات تحتوي داخلها على آلاف التفاصيل الجزئية غير العقلانية، من قبيل اعتقال شخص لحيازته "مسطرة" عليها علامة رابعة، والقبض على فتيات لحيازتهن "بالونات" عليها نفس الشعار، وضبط شخص بزعم تلويحه بالعلامة لطائرة حربية، ورابع بسبب ارتدائه "تي شيرت" مكتوبا عليه "لا للتعذيب" وغيرها من الحالات التي

جعلت فقرة الأخبار العبثية ركنا يوميا ثابتا من مواقع التواصل الاجتماعي، حتى إن برامج على موقع "يوتيوب" لا تفعل شيئا سوى تغطية تلك الأخبار فقط، وتجد مادة هائلة لبرامجها كل يوم.

بطريقة ما وصل هذا الشعور إلى أفراد الهيئات المكلفة بحماية النظام (الجيش- الشرطة- القضاء) ووجدنا سلوكيات الأفراد المنتمين إلى هذه الجهات تنم عن إدراك واضح بأن هذه المعركة صفرية وأن أي تنازل عن أي مكتسبات سيؤدي في النهاية إلى عودة شبح يناير من جديد، وبالتالي يحرصون على إظهار "جنونهم" في كل مناسبة، ولذلك انتشرت حالات قيام ضباط من الجيش والشرطة بإطلاق النار على مواطنين في الشارع، وقتل العشرات من المواطنين جراء تلك الحوادث.

يندهش البعض من هذه الإجراءات التي تجلب السخط على النظام أكثر فأكثر، خاصة من فئات الشباب، لكن يمكن القول إن النظام يريد عن طريق هذه الممارسات التأكيد على أنه لا توجد لديه أي خطوط حمراء، وأنه ليس لديه أي منطق، ليدفع معارضيه إلى الخوف والاستسلام. كما أن ذلك التهديد بالتهور يعطي صورة عن النظام أنه قوي ومسيطر ولا يأبه لأي قوى أخرى معارضة لأنه يراها أقل كثيرا منه ولا تؤثر عليه بأي شكل. وقد تمثل نجاح النظام في توصيل تلك الصورة عن نفسه عندما قالت والدة الطالب الإيطالي جوليو ريجيني الذي قتل في مصر إن ابنها "قتلوه كما لو كان مصريا" فهنا اتضح أن العالم يرى المصريين عرضة في أي وقت للقتل دون أن يشكل ذلك حادثا يلفت الانتباه.

ثالثا: دولة الثقب الأسود

ظهر مصطلح "دولة الثقب الأسود" في تقرير التنمية الإنسانية عام 2004، ويشير إلى تحول الدول العربية إلى ما يشبه ظاهرة الثقب الأسود، في كونها "تحول المجال الاجتماعي المحيط به إلى ساحة لا يتحرك فيها شيء ولا يفلت من إسارها شيء" (صياغ، فايز، 2005، ص15) أي أنها تبتلع أي نشاط خارجها، وتتعامل مع أي حراك خارجها باعتباره تهديدا لها، وتختصر كل السلطات في يدها. ومثلما يحدث في ظاهرة الثقب الأسود الفلكية، فإن جهاز الدولة في هذه الحالة "يتكور على نفسه ويضيق حتى يصبح في حجم رأس الإبرة، ويتداعى بالتالي الفضاء المحدود المتاح للحركة حوله حتى يتلاشى تماماً" (الأفندي، عبد الوهاب، 2011) ويمكن القول إن هذه الدولة قد أعيد تشكيلها مرة أخرى بعد الانقلاب العسكري بصورة أكثر شراسة بعشرات المرات عن التي كانت متواجدة في عصر مبارك، بل لن نبالغ بالقول إنها الصورة الأشرس على الإطلاق في تاريخ مصر المعاصر.

لذلك لا يمكن الحديث عن حالة الصراع في المجتمع المدني المصري بعد الانقلاب دون النظر إلى دور الدولة أو النظام السياسي الحاكم منذ ما بعد الانقلاب وحتى الآن، فقد لعب الجيش ومؤسسات الدولة القديمة دورا أساسيا في تغذية الصراعات داخل قوى المجتمع المدني قبل الانقلاب للاستفادة منها إلى أقصى حد، وتحالفت السلطة بشكل مؤقت مع القوى المدنية لسحق الإسلاميين، ثم عندما انتهى "الخطر" الذي يمثله الإسلاميون، التفتت السلطة إلى القوى المدنية ونفضت تحالفها معها وقامت بحصارها بعد أن طردت كل ممثليهم من السلطة التي كانوا متواجدين فيها بشكل شكلي، وهو نفس ما فعله نظام مبارك عندما تحالف في البداية مع تيارات ليبرالية وعلمانية ضد الإسلاميين، ثم انقلب عليهم بعد ذلك (الأفندي، عبد الوهاب، 2016) إذ نجد السلطة بعد الانقلاب قد بدأت بالإسلاميين، ثم اتجهت إلى تصفية رأسمالهم الاجتماعي المتمثل في مئات المؤسسات والمنظمات الأهلية والخيرية والاجتماعية، إما بالحل أو بمصادرة أملاكها وتجميد أموالها وإما بالسيطرة الإدارية عليها، ثم انتقلت إلى الشباب الثوري المستقل (علاء عبد الفتاح وغيره)، ثم حركة ٦ أبريل، ثم الصحفيين والإعلاميين، ثم سجنت عدد من المثقفين من مؤيدي السيسي، وبعدها قمعت أي احتجاجات عمالية أو فئوية، ثم انتقلت إلى ملاحقة قيادات

النقابات المهنية مستقلي الرأي، ثم الحقوقيين بإلقاء القبض على بعضهم ومصادرة أموال البعض الآخر –منهم أحمد سميح الذي أغلق مركزه وصودرت أمواله وهرب إلى الخارج- وقامت بإصدار قانون جديد ل"تنظيم العمل الأهلي" يجعل عملية إنشاء منظمة مجتمع مدني مهمة في غاية الصعوبة، ويعرض العاملين في مجال الجمعيات إلى السجن في حالات كثيرة، لدرجة أن القانون يجرم القيام باستطلاعات رأي (مدى مصر، 2016) ويعرض من يقوم به إلى الحبس 5 سنوات، وغرامات مالية تصل لمليون جنيه، وقد وصفت شخصيات عامة، بعضها مؤيد للنظام، هذا القانون بأنه "قانون معد فقط من أجل غلق العمل الأهلي في مصر. ويؤصل بشكل قانون فج فرض سطوة الأجهزة الأمنية المصرية على العمل الأهلي" (إسحاق، جورج، 2016) حتى إن وزيرة التضامن الاجتماعي قد أبدت اعتراضها على القانون، لأنه يسحب الصلاحيات من وزارتها ويعطيها لأجهزة أمنية وسيادية ممثلة في جهاز جديد سيتم إنشاؤه تحت اسم "الجهاز القومي لتنظيم عمل المنظمات غير الحكومية" (العربي الجديد، 2016) كما تعد السلطات مشروع قانون آخر للنقابات اعتبر "تصفية" للحريات النقابية (رمضان، فاطمة، 2016).

كانت الدولة المصرية منذ عهد مبارك تحاول دائما صناعة مؤسسات مجتمع مدني تدين بالولاء لها وتمثل غطاء مدنيا حقوقيا لأفعالها، وكانت الحكومة المصرية تصطحب عددا من وفود تلك المنظمات إلى الخارج للدفاع عن صورة النظام ومحاولة غسل سمعته أمام المحافل الدولية، مثل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة وأمام البرلمانات الأوروبية، وأنشأ مبارك مجلسا قوميا لحقوق الإنسان ضم شخصيات من المرضي عنهم. وهي سياسة استمرت وتوسعت بشدة عقب الانقلاب، وظهرت في حرص الدولة على وجود مراقبين "حقوقيين" لعملية فض الاعتصام كما أشرنا سابقا، ثم إصدار المجلس القومي لحقوق الإنسان تقريرا برأ فيه قوات الأمن بشكل كبير من استخدام العنف ضد معتصمي رابعة، وألقى باللائمة على المعتصمين واتهمهم بأنهم هم من بدأوا في إطلاق النار تجاه قوات الأمن. كما شهدت الساحة الحقوقية تصريحات وغرائبية من أعضاء ذلك المجلس، من قبيل تصريحات لعضو المجلس عن سيناء، قال فيها إنه يؤيد أي إجراءات تتخذها السلطات للحفاظ على "أمن مصر" حتى لو كانت على حساب حقوق الإنسان، وأنه لا يأبه كثيرا لحقوق الإنسان إذا كانت البلاد تنهار (البوابة نيوز، 2016) وبالتالي هو يدعم الدولة تحت أي ظرف، كما قال نفس العضو بعد ذلك في تصريحات أخرى إنه لا يريد الديمقراطية في مصر حتى يتعلم الشعب أولا (الجزيرة مباشر، 2016) لكن حتى هؤلاء الحقوقيين المدجنين لم يسلموا من "دولة الثقب الأسود" والتي قامت بالتضييق الشديد على أعضاء المجلس ومنعت عددا منهم من السفر بعد أن عاملتهم بصورة مهينة.

هذه الحالة من التربص والملاحقات قضت على أي محاولة لـ"التجرد المدني" فحتى المنظمات والأشخاص الذين قرروا أو حاولوا تقديم إسهام حقيقي في الدفاع عن حقوق الإنسان، تواروا بسبب الخوف وإيثارا للسلامة وتفضيلا لمصلحتهم الشخصية (الأنانية) ومن أصر منهم على المضي قدما تعرض في فترة من الفترات إلى السجن، أو أصبح صوته خافتا غير مؤثر بعد أن نزعت منه مؤسسته المدنية وصودرت أمواله أو تم تهديده صراحة. وتحولت باقي المنظمات إلى أداء أدوار روتينية، من قبيل التركيز على حقوق الطفل والبيئة وقضايا العنف الأسري، وجمع بعض البيانات عن بعض انتهاكات حقوق الإنسان الجزئية، وأهملت –أو تم إجبارها على إهمال- قضايا تطوير المجتمع ككل (الأفندي، عبد الوهاب، 2016، 2) وتحولت معظم مكونات المجتمع المدني الحالية أو ما تبقى منها إلى "شاهد زور يبرر الغياب عن ساحة المجتمع السياسي" (بشارة، عزمي، 2012، ص 32) فهي إما موالية للدولة بشكل فج، وبالتالي لا حاجة إلى القيام بفعل سياسي ضد نظام يؤيدونه، أو صامتة وغير مبالية بفعل القمع أو الخوف من تبعات

المشاركة. فالمجتمع المدني "دون سياسية وخارج ساحة المعركة من اجل الديمقراطية هو عملية إجهاض لمعاني المجتمع المدني التاريخية وطاقته النقدية" (بشارة، عزمي، 2012، ص9).

وفي سياق الحديث عن الدولة والمجتمع المدني، فإن تغول دولة الثقب الأسود قد ابتلع أي إمكانية لأي فعل من جانب جماعات الضغط التقليدية داخل المجتمع المصري، مثل طبقة النخب الرأسمالية التي ظهرت منذ عهد السادات وشكلت جانبا هاما من جوانب المشهد السياسي والمجتمعي، حتى إنها لجأت إلى أكثر أشكال الفعل بدائية وما قبل حداثية على طريقة الرعايا الذين يستندون بالسلطان، وهو "الاستغاثة" بالرئيس والنظام لإنقاذهم من مشاكلهم التي يتعرضون لها من جانب الدولة، ففي أسبوع واحد نشرت استغاثتين من هذا النوع، واحدة من إحدى الشركات المنظمة لإحدى معارض الأثاث بعد أن قررت الدولة منع إقامته دون إبداء أسباب، كما قامت 9 من جمعيات المستثمرين بنشر استغاثة أخرى في 6 صحف مصرية موجهة للرئيس تطالب بإنقاذ الشركات من الإفلاس بعد تحرير سعر صرف الجنيه ومطالبتهم بسداد التزاماتهم بالسعر الجديد للعملة. كما يلاحظ أن الرسالتين تم توجيههما إلى الرئيس بشخصه فقط، وهو ما يشير إلى أي حد بلغت دولة الثقب الأسود في مصر، وإلى أي حد يغيب التفكير في اتباع استراتيجيات أخرى مثل المقاومة أو تشكيل جماعات مصالح أو او كأحزاب سياسية أو كقوة إعلامية أو جماعات ضغط سياسية أو مجتمعية أو اقتصادية تطالب بحقوقهم، فحتى الدفاع عن المصالح كأي طبقة رأسمالية لم يعد هؤلاء قادرون عليه بعد أن بات أمرا محفوفا بالمخاطر. وقد لجأت عدد من المنظمات الأهلية لهذا الأسلوب، إذ ناشدت رئيس الجمهورية عدم التصديق على قانون تنظيم عمل الجمعيات والمؤسسات الأهلية المرفوع إليه من البرلمان.

رابعا: التيارات الإسلامية

إذا كانت التيارات العلمانية تتحمل جانبا كبيرا مما آلت إليه أوضاع المجتمع المدني في مصر، ورغم أن تلك التيارات قد مارست خطابا تحريضيا سافرا ضد التيارات الإسلامية للتخويف منهم، فإن التيارات الإسلامية تتحمل هي الأخرى جانبا من المسؤولية، ذلك أنها ملئت الفضاء السياسي والإعلامي والمجتمعي بخطاب طائفي عمق الانقسام داخل المجتمع، واشتمل في مكوناته على تهديد ووعيد شديد اللهجة ضد معارضي مرسي في العام الذي حكم فيه، وقامت بتصدير عدد من الشخصيات الصدامية والتي لها تاريخ من العنف (عاصم عبد الماجد مثالا) لإطلاق التهديدات ضد المعارضين، وانتشرت تصريحات من قبيل "اللي يرش مرسي بالمية هنرشه بالدم" وتصريحات أخرى تقول بشكل غير مباشر أنهم "أي الإسلاميون" قد ارتضوا الديمقراطية رغم أنهم لا يؤمنون بها، وأن هذا الأمر لن يستمر طويلا طالما استمرت المعارضة في إبداء معارضتها. وقبل مظاهرات الثلاثين من يونيو بأيام، دعا أحد الشيوخ أمام مرسي بأن يجعل هذا اليوم "يوم عزة للإسلام والمسلمين، وكسر لشوكة الكافرين والمنافقين" وصرحت شخصيات إسلامية بأن هذا اليوم سيشهد نهاية المعارضة، اعتمادا على ثقة مطلقة لديهم بأن الجيش لن يتدخل ضدهم، متصورين أنهم أقوياء وأنهم يستطيعون الوقوف أمام الجيش حتى لو أراد التدخل، كما أنهم لم يكتفوا بطلب تدخل الدولة ضد خصومهم عبر القضاء كما كان يحدث سابقا في عهد مبارك (الأفندي، عبد الوهاب، 2016)، بل كان بعض الإسلاميين يتصور أن الجيش سيتدخل لصالحه وليس ضده، وطلب بعضهم ذلك صراحة، وظهرت صحيفة حزب الحرية والعدالة الذي ينتمي إليه مرسي بعنوان "الجيش ينتشر لحماية الشرعية". هذا الخطاب أثار قلقا عميقا لدى أطياف من المجتمع مثل المسيحيين والأقليات ومكونات المعارضة، وعجلت من استعانتهم بالجيش واستغاثتهم به للقضاء على الإسلاميين.

نتائج وخلاصات

لم يعالج المجتمع المدني في مصر قضية الصراع بل كرسها، إذ لم تؤد مرحلة الانتقال الديمقراطي بعد ثورة يناير إلى ترسيخ الديمقراطية، بل على العكس، لم تتبن القوى السياسية مفهوما متفقا عليه للديمقراطية، واستبعدت أي إمكانية للحوار والتفاهم بين بعضها البعض، واعتبرت أن جميع أنواع الخلافات بينها هي خلافات في "الرؤى" أي جذرية ولا تحل إلا بالصدام وخوض الصراع الصفري الذي يستهدف القضاء على الأخر وإقصاؤه من المجال العام، وبالتالي لم يستطع المجتمع المدني أداء وظيفته، خاصة في ظل الأزمة السياسية والأمنية الحادة التي عاشتها البلاد عقب الانقلاب مباشرة، ونزوع الدولة إلى إغلاق المجال العام وإنهاك المجتمع وجعله أشبه بجزر منعزلة لا تستطيع الاتفاق على حد أدنى من المطالب (علاء، بلال، 2016) وهو ما أنتج مجتمعا "مفخخا" "قد يحطم نفسه إذا عمل على تغيير وضعه، لكنه يموت ببطء إذا لم يغير وضعه" (الحاج صالح، ياسين، 2016).

يفتقد المجتمع المدني المصري حاليا إلى أبسط مقومات حيويته، فلا وجود لأي قدرة على التعاون والتعامل المتمدن مع الغير عند كافة القوى، وليس هناك استعداد لأي نضال ضد قمع النظام وللدفاع عن القيم الديمقراطية (إما بدافع الخوف أو بدافع الطائفية المدنية) ولا وجود للدولة التي تريد حماية المجتمع المدني وازدهاره، إذ أنها تتعامل مع هذا المجتمع على أنه "عدو" يجب إنهاكه وهزيمته وتذويبه في الدولة التي اختصرت في النظام السياسي التسلطي الذي بدوره اختزل في شخص واحد هو الرئيس.

فبدلا من تشكيل نظام جديد بعد ثورة يناير، عاد القديم مرة أخرى بصورة أشرس وأكثر وحشية ورغبة في الانتقام، وأصبحت الدولة راعية التوحش وتقوم بعملية يمكن أن نطلق عليها "إدارة التوحش" عبر إطلاق وحوشها لنهش كل من يقف أمامها حتى لو كان من مؤيديها، وتحرص كذلك على إدامة تلك اللحظة واستمراريتها، لأنها تمتلك القوة اللازمة لها بينما يفتقدها خصومها، وبالتالي أصبحت مصر تعيش مرحلة "الوحوش الضارية".

لكن حتى بعد انقلاب الدولة على حلفائها القدامى، لم يحدث التقارب المنشود بين مكونات المجتمع المدني في مصر مثلما حدث أواخر عهد مبارك، ومازالت بقايا مكونات ذلك المجتمع تتناحر فيما بينها، ويقوم كل جانب منها بتذكير الآخر في ذكريات أحداث الثورة بموقفه المتخاذل منها، فالفريق العلماني يذكر الإسلاميين بتحالفهم مع الجيش عقب الثورة، وتخاذلهم في مناسبات ثورية، مثل أحداث محمد محمود وغيرها، بالمقابل، يقوم الإسلاميون بنفس الأمر عند حلول ذكريات مرتبطة بأحداث الانقلاب العسكري، وأهمها بالطبع فض اعتصامات رافضي الانقلاب والمجازر الأخرى التي حدثت بصمت وتواطؤ من النخبة العلمانية. وهو ما يعيق أي محاولة لكسر تسلط الدولة، لأن ذلك يتطلب جهدا كبيرا لا يستطيع المجتمع "المنهك" و"المفخخ" أن يقوم به تحت تلك الظروف. إذ لم تنتبه القوى العلمانية وهي تستعين بالجيش ضد الإسلاميين أن تبرير ما تعرض له الإسلاميون سينعكس عليهم لاحقا وعلى الجميع. ولم تعد هناك أي أدوات اقتصادية أو سياسية أو إعلامية لقوى المجتمع لتواجه به تسلط الدولة، فلا أحزاب أو حركات أو منظمات (علاء، بلال، 2016، 2)، بل مجرد واجهات مدنية تفتخر بانتمائها ل"الدولة" وولاءها للرئيس وعلاقاتها بالأجهزة الأمنية التي جاءت بها إلى مناصبها، وصدق الحقوقي "أحمد سيف الإسلام عبد الفتاح" عندما قال إن "فض رابعة" كان معناه "موت السياسة في مصر". فامتداد العنف إلى صلب المجتمع المدني، وإن كان يتم تبريره في البداية بأنه ضروري لإزاحة أحد أطرافه لصالح أطراف أخرى، "فإن هذا العنف لا يلبث أن يطال الجميع، بعد أن يتم بناء مجتمع جديد تخضع كل أطرافه لاحتمال تعرضها لذلك العنف وتعتبرها أصيلة ولا تكون قادرة على مساءلتها لأن ذلك سيعني انهيار المجتمع المدني من جديد" (علاء، بلال ومصطفى، محمد، 2016) وهو ما نجده في التحذير الدائم من السيسي وأركان نظامه من المساس ب"الجيش" والحديث عنه باعتباره

"آخر عمود في الخيمة" وأن أي انتقاد للنظام إنما هو انتقاد للدولة، وأنه لا فارق بين الدولة والنظام، ولا فارق بين الدولة والجيش، وأن الثلاثة هم كيان واحد لا يخضع للتقسيم، ويكون أي محاولة للانتقاد بمثابة خيانة وطنية يتم التعامل معها على هذا الأساس لأنها ستؤدي إلى هدم الدولة وفقا لهذا المفهوم.

كما تظهر تلك الحالة أيضا في تصريحات منسوبة لرأس النظام في مصر، الذي صرح في إحدى المرات أن "حجم ضبط النفس من الدولة تجاه الشعب كان كبيرا خلال العامين الماضيين لتجنب حالة الاحتقان السائد" فهو من ناحية يفصل بين الشعب والدولة ويجعل من الأخيرة هي الأرقى والأعلى مرتبة، ومن ناحية أخرى يهدد الشعب بصورة واضحة بأنه أصبح قاب قوسين أو أدنى من التعرض لبطش الدولة ووحشيتها إن لم يتوقف عن المشاغبة. وفي موضع آخر تحدث السيسي عن خطط لنشر الجيش في كامل أرجاء مصر خلال 6 ساعات فقط، فهو لم يشر إلى تهديد معين أو عن مكان محدد لنشر الجيش، بل تحدث عن كامل البلاد، وهو معنى يقصد به الحديث عن نشر الجيش في حالة الثورة الشعبية.

وإذا كان المجتمع المدني في مصر بعد الانقلاب يعبر بشكل واضح عن الرؤية الماركسية ورؤية "غرامشي" للمجتمع المدني باعتباره ساحة صراع، إلا أنه بشكل ما يعتبر مناقضا للرؤية الماركسية للمجتمع المدني، فالمشروع الماركسي يهدف إلى "ذوبان الدولة في المجتمع، وبالتالي زوال الحاجة إلى مفهوم المجتمع المدني، واندثار المجتمع المدني نفسه مع اندثار الدولة الحديثة" (بشارة عزمي، 2012، ص 23) لكن في مصر فإن المجتمع يتجه شيئا فشيئا إلى الذوبان داخل الدولة، وهو الهدف الرئيسي للنظام المصري الحالي الذي يعمل لتحقيقه بالطرق السلطوية، وهو ما تحقق بالفعل في الدول الشيوعية، بغض النظر عن النظرية الماركسية المثالية.

لكن رغم الضعف الواضح للمجتمع المدني، إلا أن ذلك –وفقا لرؤية غرامشي- (Gramsci Antonio, 1971, 560) يشير بصورة مقابلة إلى هشاشة وتفكك أي هيمنة أيدولوجية أو خطابية للدولة، التي تعتمد على القوى الخشنة "العارية" فقط من أجل تمرير قراراتها ومشروعاتها، بعد أن تخلت عن أي أقنعة كانت تحاول ارتدائها في بداية انقلابها، فالنظام ليس لديه حزب سياسي يتوارى خلفه ويمثله في مؤسسات الدولة -حتى دولة الثقب الأسود في عهد مبارك كانت حريصة على وجود واجهة مدنية لها ممثلة في الحزب الوطني- كما تراجع تأثير الإعلام الموالي له مع اشتداد الأزمات الاقتصادية وعدم تقديم وسائل الإعلام مبررات مقنعة لأسبابها غير الهجوم على الشعب ومطالبته بالمزيد من التحمل والصبر، ولا يعتمد النظام سوى على ولاء الجيش وقوته لحمايته، وكأنه بذلك يفرض معادلة أن من يريد هزيمته ينبغي عليه أن يمتلك قوة أكبر منها لكي يهزمها. وهو ما يهدد بالعودة إلى وضع يشبه العصور الوسطى في أوروبا.

قائمة المراجع:

1. إسحاق، جورج. (2016، 9 كانون الأول). فتح المجال العام.. وأهمية الحوار. الشروق. تم الاسترجاع من http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=09122016&id=5974c816-f436-4344-b0e8-c1ab66d42c71
2. إسماعيل، الوليد. (2015، 29 تشرين الأول). "منظمات حقوقية: «الداخلية» أبلغتنا بحضور فض «رابعة» للتوثيق"، الوطن، تم الاسترجاع من http://www.elwatannews.com/news/details/828335
3. أبو النجا، أماني. (2016، 12 كانون الأول). "بالفيديو.. وكيل النواب: طز في أي حاجة سوى الدم.. وتغور حقوق الإنسان". الشروق. تم الاسترجاع من http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=12122016&id=1d841a30-f62b-4362-b91b-85189ddb9578

4. أصوات مصر. (2013، 5 آب). "قيادي بـ«الوفد»: «الداخلية» ستسمح بمراقبة حقوقية لفض اعتصامي رابعة والنهضة". تم الاسترجاع من http://aswatmasr.com/news/news.aspx?id=160133
5. الأفندي، عبد الوهاب. (2011، 28 كانون الأول). "دولة الثقب الأسود". وجهات نظر. تم الاسترجاع من http://bit.ly/2hAArCz
6. _____ (2016، 20 كانون الأول). المجتمع المدني كساحة صراع. مقرر المجتمع المدني من منظور مقارن. معهد الدوحة للدراسات العليا. الدوحة.
7. _____ (2016، 22 تشرين الثاني). المجتمع المدني والديمقراطية. مقرر المجتمع المدني من منظور مقارن الدوحة. معهد الدوحة للدراسات العليا. الدوحة.
8. أونا. (2015، 27 أيار). "نقيب المهندسين يهنئ «وزير العدل» ويهديه درع النقابة"، تم الاسترجاع من http://onaeg.com/?p=2287299
9. أونا. (2013، 15 تموز). "لاستكمال الثورة.. الآن وليس غداً مبادرة جديدة لخارطة طريق واضحة" آخر تحديث في 15 تموز 2013. تم الاسترجاع من http://onaeg.com/?p=1071608
10. بشارة، عزمي. (2012). المجتمع المدني.. دراسة نقدية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. بيروت.
11. التامر، محمد. (2015). سياسة الولايات المتحدة وإدارة الأزمات الدولية: (إيران - العراق - سورية - لبنان أنموذجاً). المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الدوحة.
12. تشومسكي، نعوم. (2003). واشنطن فوق القانون الدولي.. أميركا الدولة المارقة. ترجمة رندة بعث. مجلة دراسات م6-7 (خريف 2002- شتاء 2003). دمشق.
13. الجزيرة مباشر. (2016، 9 كانون الأول). "مصر - عضو بالمجلس القومي لحقوق الإنسان: لا نريد الديمقراطية". تم الاسترجاع من http://mubasher.aljazeera.net/news/arabic-and-international/2016/12/20161291250374236 22.htm
14. الجزيرة نت. (2016، 28 كانون الثاني). "الزند يدعو لقتل مئات الآلاف من الإخوان"، تم الاسترجاع من http://bit.ly/1QuhdLB
15. الحاج صالح، ياسين. (2011، 30 تشرين الأول). جانب من سيرة المجتمع المفخخ. الحياة. تم الاسترجاع من http://bit.ly/2iiV9uI
16. حجازي، محمود. (2015، 29 آذار). "102 مؤسسة وناشط حقوقي يدينون تحويل 17 شاهدا في قضية شيماء الصباغ لمتهمين: استمرار للعصف بالحريات وانتهاك القانون". البداية. تم الاسترجاع من http://albedaiah.com/news/2015/03/29/85982
17. الحديدي، شيماء. (2016، 24 كانون الأول). إنها حقوق نسائهم لا نساء مصر. نون بوست. تم الاسترجاع من http://www.noonpost.net/content/6326
18. حمامة، محمد. (2016، 13 تشرين الثاني). "نص مشروع «النواب» السري لقانون الجمعيات الأهلية". مدى مصر. تم الاسترجاع من http://bit.ly/2hQDk38
19. حمدي، هاجر. وعاطف، منة. (2015، 26 كانون الثاني). "عاشور: نقابة المحامين تتابع التحقيق في قضية "الشهيدة شيماء الصباغ" نيابة عن أسرتها". الدستور. تم الاسترجاع من http://www.dostor.org/760142
20. خالد، عبد الرحمن. ومغازي، عزة. (2015، 29 كانون الثاني). وقفة نسائية بميدان طلعت حرب تنديدًا بمقتل شيماء الصباغ". المصري اليوم. تم الاسترجاع من http://www.almasryalyoum.com/news/details/644533
21. الخطيب، كريم. (2015، 14 تموز). "بالفيديو.. أحمد موسى يهاجم الشيخ محمد جبريل لدعائه على الدولة في ليلة القدر". صدى البلد. تم الاسترجاع من http://www.elbalad.news/1623434
22. رأي اليوم. (2015، 30 تشرين الثاني). "بالفيديو.. يوسف الحسيني يطالب السيسي بإقامة مذبحة مماليك العصر الحالي". تم الاسترجاع من https://goo.gl/fpXcgZ
23. الرشيدي، أسامة. (2015، 4 تشرين الأول). خطيب وفنان الثورة ومقالب ثورية أخرى!، مصر العربية، تم الاسترجاع من https://goo.gl/qa1thd
24. _____. (2016، 28 نيسان). مزايدات النخبة في مصر.. هل يسقط فعلاً كل من خان. العربي الجديد. تم الاسترجاع من http://bit.ly/2hAwk9t
25. رمضان، فاطمة. (2016، 19 كانون الأول). "مشروع قانون النقابات الجديد.. تصفية الحريات النقابية في تسع خطوات". مدى مصر. تم الاسترجاع من http://bit.ly/2hyU5DS
26. صلاح، طارق. (2013، 17 تشرين الأول). قزامل يطالب بحرق الإخوان في أفران الغاز على طريقة هتلر". فيتو. تم الاسترجاع من http://www.vetogate.com/641916

27. صوت المسيحي الحر. (2015، 10 شباط). "المؤتمر يطالب بإعدام قيادات الإخوان في ميدان عام". تم الاسترجاع من http://bit.ly/2iefBtV
28. صياغ، فايز. (2005). تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004: نحو الحرية في الوطن العربي. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. عمّان.
29. عباس معتز. (2016، 11 شباط). بالفيديو.. أحمد موسى يطالب بإعدام محمد مرسي على «الخازوق» في ميدان التحرير". التحرير. تم الاسترجاع من http://bit.ly/2iLc61g
30. عبد الباسط، ليلى. (2015، 7 تموز). "رئيس وحدة سيناء بـ«القومى للإنسان»: تعامل السيسي مع أحداث الشيخ زويد فاق المتوقع ألف مرة". الشروق. تم الاسترجاع من http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=07072015&id=64303409-1254-4339-b420-6c8a5bf0d1f3
31. عبد الرحمن، محمد. (2015، 24 كانون الثاني). "المصري الديمقراطي ينعي الشهيدة شيماء الصباغ.. ويطالب بمحاسبة المسئولين". البداية. تم الاسترجاع من http://albedaiah.com/news/2015/01/24/81019
32. العربي الجديد. "2016، 28 تشرين الثاني). "مصر: القضاء يقر مشروع قانون "إحكام السيطرة" على الجمعيات". تم الاسترجاع من http://bit.ly/2iuc8I7
33. علاء، بلال. (2016، 3 أيلول). الدولة الحصينة والمجتمع العاري، ألترا صوت. تم الاسترجاع من http://bit.ly/2iABFzf
34. _____. (2016، 6 آب). المجتمعات المنهكة لا تقوم بالثورات. هافنغتون بوست عربي. تم الاسترجاع من http://www.huffpostarabi.com/bilal-alaa/-_923_b_7948240.html
35. علاء، بلال. ومصطفى، محمد. (2016). زمن الوحوش الضارية: بحث في صراع الخطابات في مصر في سنوات الضباب والثورة والدم. منتدى العلاقات العربية والدولية. الدوحة.
36. عواد، وائل. (2016، 16 تشرين الأول). أوهام النضال الحقوقي. إضاءات. تم الاسترجاع من http://ida2at.com/illusions-fight-human-rights/
37. غنيم، أحمد. (2015، 18 أيار). قاضى جنايات ينشر صورته حاملاً "مسدس": يا روح ما بعدك روح". الوطن. تم الاسترجاع من http://www.elwatannews.com/news/details/732176
38. فاروق، أيمن. (2013، 14 أيلول). "مدير مركز أندلس: الشرطة لم تطلق الرصاص إلاّ بعد استخدام الإخوان للمولوتوف والخرطوش"، أخبار الحوادث، تم الاسترجاع من http://www.masress.com/hawadeth/153589
39. فودة، يسري. (2016، 23 تموز). انتحار المنطق.. فصل لم يُنشر في كتاب آخر كلام. دويتشه فيله. تم الاسترجاع من http://bit.ly/2iEdJM5
40. فيسبوك. (2014، 7 أيلول). "خطاب من النقابة العامة لنقابة المهندسين الفرعية بالإسكندرية". تم الاسترجاع من https://www.facebook.com/AlexEngSyn/photos/a.1387535304804639.1073741828.1386965794861590/1457515197806649/?type=3&theater
41. فيسبوك. (2016، 15 ديسمبر). "عبد الله الشريف". تم الاسترجاع من https://www.facebook.com/photo.php?fbid=1423711177639937&set=pb.100000032068607.-2207520000.1483613211.&type=3&theater
42. الكردوسي، محمود. (2013، 20 تشرين الثاني). "رسالة إلى رئيس مصر القادم.. عبدالفتاح السيسى". الوطن. تم الاسترجاع من http://www.elwatannews.com/news/details/358983
43. المبادرة المصرية للحقوق الشخصية. (2013، 15 آب). "بيان صحفي مشترك: التجمع غير السلمي لا يبيح العقاب الجماعي - المنظمات الحقوقية تدين أعمال العنف المميت ضد الاعتصامين والممارسات الإرهابية لجماعة الإخوان المسلمين"، تم الاسترجاع من http://bit.ly/2ihxJDV
44. المبادرة المصرية للحقوق الشخصية. (2013، 16 يوليو). تحالف المنظمات النسوية المصرية*: بيان موقف - 16 يوليو 2013". تم الاسترجاع من http://bit.ly/2iIyKrH
45. مبتدا. (2013، 30 آذار). وقفة لـ«المهندسين المستقلين» احتجاجا على تكريم النقابة لمرسي، آخر تحديث في 30 مارس/ آذار 2013. تم الاسترجاع من http://bit.ly/2iptQNc
46. محمد، فاطمة الزهراء. (2016، 12 تموز). "صلاح سلام: لن أكون سعيدًا بحقوق الإنسان وبلدي تنهار". البوابة نيوز. تم الاسترجاع من http://www.albawabhnews.com/1395880

47. محمود، مصطفى. (2016، 18 حزيران). "فيديو.. أحمد موسي يطالب بإعدام "مرسي" في ميدان عام". الوفد. تم الاسترجاع من http://bit.ly/2iLd4KY
48. مخلوف، محمد. (2015، 14 كانون الأول). "بالفيديو.. القعيد يطالب بنفي الإخوان خارج مصر". البوابة نيوز. تم الاسترجاع من http://www.albawabhnews.com/1662956
49. المصري، ممدوح. (2014، 10 أيلول). "على الرغم من قلة الموارد.. المهندسين تشتري سندات بـ 50 مليون جنيه بقناة السويس الجديدة"، مصر العربية، تم الاسترجاع من http://bit.ly/2isZkEF
50. منتصر، صلاح. (2015، 27 آب). "في داهية حقوق الإنسان". الأهرام. تم الاسترجاع من http://www.ahram.org.eg/NewsQ/427909.aspx
51. نون بوست. (2016، 25 كانون الثاني). المرأة المصرية: ما قبل الثورة وبعدها". تم الاسترجاع من http://bit.ly/2hERhVv
52. نون بوست. (2015، 14 آب). كيف تطورت النسوية المصرية لتصمت بعد الانقلاب؟ تم الاسترجاع من http://bit.ly/2itvq31
53. الهادي، عمر. (2013، 17 أيلول). "هل تتحالف الدولة مع التيار الرئيسي الثوري؟"، المصري اليوم، تم الاسترجاع من http://www.almasryalyoum.com/news/details/201820
54. هاشم، رضوى. (2014، 5 تشرين الأول). "وزير الثقافة: لولا «السفلة والأوغاد» ما وصلنا لحكم الإخوان". الوطن. تم الاسترجاع من http://www.elwatannews.com/news/details/570982
55. هديب، هاني. (2016، 11 شباط). عمومية الأطباء.. الصدام المفاجئ. البديل. تم الاسترجاع من http://bit.ly/2iIRdkU
56. AlAssema Tv. (2015، 1 تموز). صباح العاصمة| سمير صبري يطالب بحرق المتهمين بعد تنفيذ عقوبة الإعدام. تم الاسترجاع من https://www.youtube.com/watch?v=Ahzh4DS0TnA
57. Joe Tube جو تيوب. (2016، 14 تشرين الأول). جو شو | الحلقة ١٧| أم الحقوق والحريات في مصر. تم الاسترجاع من https://www.youtube.com/watch?v=MpP7iwVZBQA
58. BRAW, ELISABETH. (2015, January 4). Putin is 'playing the madman' to trick the west. Newsweek. http://europe.newsweek.com/impeccable-logic-behind-putins-madman-strategy-318529?rm=eu
59. Gramsci, Antonio. (1971). Elections from the Prison Notebooks, trans. (London: Lawrence and Wishart.